دليـل المشـاركيـن

MEDCOP CLIMAT

Tanger ⵟⴰⵏⵊⴰ طنجة

2016

Une envie d'actions autour
d'une mer qui rassemble

المملكة المغربية Royaume du Maroc

جهة طنجة - تطوان - الحسيمة

ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵏⵊⴰ - ⵜⵉⵖⵡⴰⵏ - ⵍⵃⵙⵉⵎⴰ

RÉGION TANGER - TÉTOUAN - AL HOCEÏMA

المحتويات

تقديم 3

حوض البحر الأبيض المتوسط «نقطة ساخنة» في مجال تغير المناخ 4

من باريس إلى مراكش: مفاوضات المناخ وآثارها على المستوى المتوسطي 5

التزامات الدول والمبادرات متعددة الفاعلين في خدمة المناخ 7

الفاعلون في تغير المناخ بمنطقة البحر الأبيض المتوسط: نقاط القوة والضعف 12

تمويلات المناخ: الآفاق والحقائق 14

كوابح ورافعات تنفيذ الالتزامات بحوض البحر الأبيض المتوسط 16

فرص العمل: الأفضلية للشراكة بين البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط 17

حماية الثروة الطبيعية البحرية والبرية من أجل مستقبل مستدام 18

الانخراط في الانتقال الطاقي 19

القطاع الفلاحي في صلب التزامات الدول 20

التزامات المدن 21

مصادر رئيسية وروابط مهمة من أجل التقدم 22

ساهموا في ميدكوب المناخ ! 23

MEDCOP CLIMAT
Tanger طنجة
2016

تقديم

يساهم الفاعلون في المجالات الترابية والاقتصاد بمنطقة البحر الأبيض المتوسط في مكافحة التغيرات المناخية والتكيف معها.

خلال قمة الأرض التي نظمتها الأمم المتحدة سنة 1992، وقعت البلدان المعنية معاهدة دولية تسمى «اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ»، من أجل الحد من الاضطراب المناخي العالمي.

منذ ذلك الوقت، بدأت تجتمع سنويا 196 بلدا من«البلدان الأعضاء» أو «الأطراف» في الاتفاقية السنوية، ويتعلق الأمر ب 195 بلدا إضافة إلى أوروبا. وقد اكتسى مؤتمر الأطراف (كوب)، الحادي والعشرين الذي استضافته باريس في نهاية سنة 2015 أهمية خاصة ضمن الأجندة الدبلوماسية، حيث كان الأمر يتعلق بتحديد الالتزامات الشخصية لكل بلد، والمساهمات المقررة المحددة وطنيا، إضافة، بطبيعة الحال، إلى الموافقة بالإجماع على اتفاق دولي حول المناخ. لم يكن الطموح كافيا غير أن اتفاق باريس حدد مسلكا ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة.

كانت أبعاد أساسية جديدة أخرى حاضرة في هذا الاتفاق: الأهمية الممنوحة للتكيف (أولوية البلدان النامية)، والاعتراف بدور « الفاعلين غير الحكوميين» وخصوصا الجهات والمدن، وسعر الكربون وبناء القدرات...

إذا كان مؤتمر كوب 21 لباريس مؤتمر اتخاذ القرارات والاتفاق الدبلوماسي، فإن مسؤولية كوب 22 بمراكش وكذا ميدكوب 22 بطنجة تكمن في تنفيذ هذه القرارات. ولا يمكن أن تندرج خرائط الطريق والمناهج سوى في إطار مقاربة شاملة للتنمية المستدامة. وهو ما يضفي كامل المشروعية على تنظيم لقاء الأطراف المعنية بالعمل في منطقة البحر الأبيض المتوسط في إطار ميدكوب المناخ.

هكذا، أصبح على مؤتمرات الأطراف من الآن فصاعدا وضع أسس تحالف عالمي جديد: الانتقال من الدفاع عن مصالح كل بلد على حدة إلى الحفاظ على الصالح العام المتمثل في التوازن المناخي الشامل، الذي يشكل الضمانة الوحيدة للحفاظ على شروط عيشنا وتنميتنا. لأننا بتنا نعيش في مرحلة تاريخية خاصة، مرحلة تحمل المسؤولية الجماعية في العمل، كما نعيش في صلب تحول العالم الرقمي الذي يسعى إلى إدماج التقاليد والمعاصرة، من أجل تنمية منسجمة تعطي الأولوية لدعم من ما زالوا يعانون أكثر من غيرهم من صعوبة الولوج إلى الماء والشغل والصحة والتربية... وفي ذلك يكمن التزام المملكة المغربية وهي تستضيف مؤتمر الأطراف كوب 22. وهو الالتزام التي تدعوكم جهة طنجة تطوان الحسيمة للتعاطي معه على مستوى هذا المجال الترابي المعقد المتمثل في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، من خلال المساهمة في ميدكوب المناخ الثاني.

إلياس العمري، رئيس جهة طنجة تطوان الحسيمة
أسيا بوزكري، رئيسة ميد كوب المناخ 2016

حوض البحر الأبيض المتوسط «نقطة ساخنة» في مجال تغير المناخ

منطقة غنية ومتعددة

تعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة فريدة من نوعها في العالم نظرا لخصوصياتها التاريخية والجغرافية، وكذا لما تزخر به من ثروة طبيعية وثقافية. ونظرا لتواجدها في مفترق ثلاث قارات، تعتبر هذه المنطقة فضاء لمبادلات متعددة، كما تحظى بأهمية استراتيجية على المستوى العالمي. وتتألف هذه المنطقة من بلدان لها مستويات مختلفة جدا على صعيد الدخل والتنمية الاجتماعية ، كما أنها تشكل منطقة شرخ بين الشمال والجنوب. وإذا كانت البلدان النامية بالضفة الجنوبية قد حققت تقدما كبيرا منذ 15 إلى 20 سنة، فلا تزال هناك حالات من عدم الاستقرار والفوارق الشاسعة.

ما هي التطورات المناخية في المنطقة ؟

يعتبر الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ حوض البحر الأبيض المتوسط في مجمله مناطق معرضة بشكل خاص لتغير المناخ، وإحدى «النقاط الساخنة» الخمس والعشرين في العالم.

ويفيد سيناريو الانبعاثات RCP4.5 في تقريره التقييمي الخامس أنه «بحلول عام 2100 قد يرتفع متوسط درجة الحرارة بشكل قد يصل إلى 7.5 درجة مئوية، وينخفض متوسط التساقطات المطرية بنسبة قد تصل إلى 60% . أما مستوى سطح البحر، فمن المتوقع أن يشهد ارتفاعا قد يبلغ 0,5-0,4 أمتار بالنسبة للجزء الأكبر من البحر الأبيض المتوسط «.

هكذا، ستتأثر المناطق الساحلية بشكل خاص. علما أن ما يناهز 150 مليون نسمة يقيمون في المناطق الساحلية المتوسطية في حين يقيم بمناطق الأحواض المائية حوالي 250 مليون نسمة، أي 33% وحوالي 50% من مجموع سكان البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط.

بيد أن الوضع يختلف كثيرا بين الجزء الجنوبي والشرقي من حوض البحر الأبيض المتوسط من جهة وجزئه الشمالي من جهة ثانية. حيث تعاني بلدان الضفة الجنوبية والشرقية وستعاني من ارتفاع أكبر في درجة الحرارة: على سبيل المثال، ستواجه هذه البلدان انخفاضا كبيرا في التساقطات المطرية، بينما ستعرف هذه التساقطات ارتفاعا في الضفة الشمالية.

المخاطر، وحاجيات التكيف والتخفيف على المستوى المتوسطي

البيئة تنحو بشكل مفارق نحو التدهور بفعل الأنشطة الاقتصادية التي تفرط في استغلالها واستنفاذ مواردها. كما تساهم انعكاسات وتأثيرات تغير المناخ في تفاقم الإشكاليات المعقدة أصلا، المتعلقة بمورفولوجية وخصوصيات المناطق المتوسطية وكذا بتوزيع الأنشطة البشرية التي تمارس ضغطا هائلا على المناطق أو الفضاءات عالية الكثافة.

وعلاوة على ذلك، فإن سياق ارتفاع معدل النمو السكاني والموارد الطبيعية المحدودة، ومحدودية الموارد المالية والمتطلبات الاجتماعية قصيرة المدى عوامل تقلص إلى حد كبير من قدرة بلدان شمال أفريقيا والمشرق (1) على التكيف. بينما تتوجه الانشغالات ببلدان جنوب أوروبا، حيث مستوى دخل الفرد أعلى ب 3 إلى 5 أضعاف، وحيث الحكامة البيئية من بين الأكثر تطورا في العالم، نحو الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (غازات الدفيئة). وتبدو في حوض البحر الأبيض المتوسط بشكل جلي الإشكالية العالمية المتمثلة في تغير المناخ والفجوة القائمة بين الشمال والجنوب.

وموازاة مع ذلك، ترتفع انبعاثات بلدان الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط مثل المغرب ومصر، أو تونس ب سرعة كبيرة، بالموازاة مع تنميتها الاقتصادية. وقد يستمر هذا النمو على مدى العقود المقبلة، وفقا للتوقعات الواردة في المساهمات المقررة المحددة وطنيا (CPDNs) لهذه البلدان (سيناريو السير العادي للعمل).

من باريس إلى مراكش : مفاوضات المناخ وآثارها على المستوى المتوسطي

اتفاق باريس : هدف عالمي... للتنفيذ

في دجنبر 2015، وبمناسبة مؤتمر الأطراف 21 (كوب 21) لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، تم الاتفاق على الاتفاقية الدولي للمناخ التي يطلق عليها «اتفاق باريس». كانت لحظة تاريخية، حيث قام هذا الاتفاق ، لأول مرة، بجمع كل أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ويجب الآن المصادقة عليه حتى يدخل حيز التنفيذ في أقرب وقت، علما أن عملية توقيع الأطراف بدأت بشكل فعلي في أبريل 2016.

وحتى يتمكن اتفاق باريس من أن يصبح رسميا وملزما من الناحية القانونية، يجب أن تصادق عليه 55 دولة على الأقل، وأن تمثل هذه «الأطراف» الخمسة والخمسين 55 في المائة على الأقل من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري (المادة 21).لكن وخارج السيرورة الرسمية، يتفق الجميع على أن الأهم لم يأت بعد. إذ أن بعض المراقبين قد عابوا على اتفاق باريس، عدم وجود آليات لممارسة ضغط حقيقي على الأطراف وغياب تدابير ملموسة للتأكد من فعلية وسائل التنفيذ التي ستوضع رهن إشارة البلدان النامية إضافة إلى غياب توقعية التمويل.

هكذا سيواجه هذا الاتفاق التحدي المتمثل في التنفيذ، خاصة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وسيكون على كوب 22 الذي سينعقد في مراكش في نوفمبر من سنة 2016، المساهمة بحصته من الالتزامات لتأكيد القرارات وتحويلها إلى واقع ملموس. وفي هذا السياق، ذكر السيد صلاح الدين مزوار، رئيس كوب 22 بأن هذا المؤتمر يشكل «فرصة للتعبير عن صوت البلدان الأكثر عرضة لانعكاسات التغيرات المناخية، وخاصة البلدان الأفريقية والبلدان الجزرية. كما أن هناك حاجة ملحة للعمل لمواجهة هذه التحديات المتعلقة بالاستقرار والأمن.

ميد كوب المناخ طنجة: لحظة خاصة لإسماع الصوت المتوسطي

في هذا السياق، يتعين على ميدكوب المناخ 2016، المتوجه بحزم نحو العمل، السماح بتعزيز الأجندة المناخية المتوسطية وإنشاء آلية لتسريع تنفيذ الحلول المناخية.

ويندرج ميدكوب طنجة ضمن استمرارية مؤتمر المناخ المتوسطي الأول (المسمى «ميدكوب 21)، المنظم في مرسيليا سنة 2015 ، والذي سمح بتحديد تسع رهانات كبرى، و 36 مقترح حلول ملموسة... و 151 « ممارسة جيدة» بلورها مختلف الفاعلين من الضفتين، والتي تقدم نفس العدد من نماذج أو فرص التعاون.

ومن بين المقترحات، التي لها أهمية ودرجات نجاح مختلفة، والتي تدل جميعها على أن هناك دينامية جارية ، يمكن الإشارة على الخصوص إلى:

- تنظيم مؤتمر سنوي متوسطي حول المناخ؛
- إنشاء مجموعة خبراء حول التغيرات المناخية الشاملة في منطقة البحر الأبيض المتوسط
- خلق منصة لتبادل المشاريع، وإقامة شراكات بين المزارعين والمستهلكين
- إنشاء قطب متوسطي للبناء
- إنشاء مركز للتكوين في مهن الماء
- الرفع من الصندوق الاستثماني للمناطق البحرية المحمية

الرهانات التسعة الكبرى المحددة خلال ميد كوب 21

ويندرج ميدكوب المناخ طنجة، أيضا، في سياق استراتيجية أشمل للتنمية المستدامة. فعلى المستوى الدولي ينبغي التذكير، أن أجندة 2015 تميزت باعتماد أهداف التنمية المستدامة (التي حلت محل الأهداف الإنمائية للألفية التي بلغت نهاية استحقاقاتها).
وعلى مستوى منطقة البحر الأبيض المتوسط، وضعت اللجنة المتوسطية للتنمية المستدامة استراتيجية متوسطية للتنمية المستدامة 2016-2025، بعد سنتين من التعاون داخل منظومة مخطط العمل من أجل المتوسط.
وتجدر الإشارة إلى أن الهدف الرابع من هذه الاستراتيجية يتمحور حصريا حول تغير المناخ. ويشكل ترجمة للهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة (اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره). كما أنه يسمح بالوقوف على المشاكل والحلول الممكنة للتحديات المناخية في منطقة البحر الأبيض المتوسط.
الرسم البياني : أهداف الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة (انظر المستند كاملا في ص22)

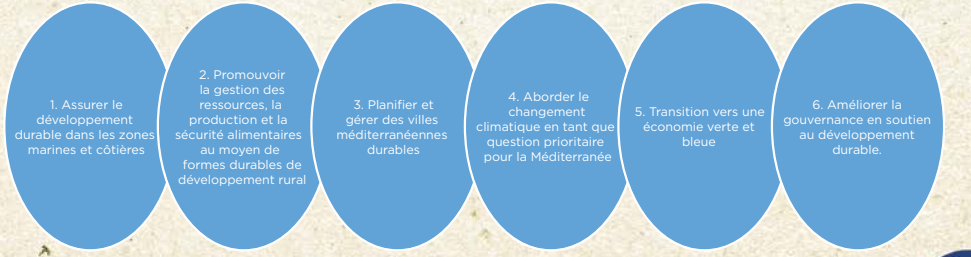

أهداف الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة (انظر المستند كاملا في ص22)

التزامات الدول والمبادرات متعددة الفاعلين في خدمة المناخ

دور المساهمات المقررة المحددة وطنيا في اتفاق باريس للمناخ

شكل بروتوكول كيوتو – الموقع تحت رعاية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ سنة 1997 ودخل حيز التنفيذ في سنة 2005، للحد من انبعاثات غازات الدفيئة، خاصة في البلدان الصناعية– خطوة تاريخية في مكافحة تغير المناخ. ومع ذلك، لم يستطع تنفيذه الوفاء بجميع وعوده، كما لم تجد فترة الالتزام الثانية، التي يتعين أن تشمل عددا أكبر من البلدان، الدعم المنتظر (الفشل في التوقيع على اتفاقية جديدة خلال كوب 15 في كوبنهاغن سنة 2009).

كان على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إعادة التفكير في طريقة إجرائها لعملية التفاوض. فانطلاقا من المساهمات المقررة المحددة وطنيا ، حددت الدول التزاماتها وأبلغتها إلى سكرتارية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ طوال سنة 2015.

هكذا لعبت مقاربة المساهمات المقررة المحددة وطنيا دورا رئيسيا في التوصل إلى اتفاق باريس، من خلال إجراء «مسح ميداني» وإبراز إلى أي مدى يصل استعداد كل طرف. وسمحت هذه المقاربة للبلدان النامية و / أو في مرحلة انتقالية الالتزام بدورها– لكن على أساس طوعي– باتخاذ إجراءات تنموية أكثر اعتدالا من حيث الكربون، مع مراعاة أهداف تكيفها وأولوياتها التنموية.

ويوضح اتفاق باريس في المادة 4 استبدال المساهمات المقررة المحددة وطنيا بالمساهمات المحددة وطنيا التي سيتم تحويلها إلى مخططات عمل ملموسة. ويوجد هذا الانتقال من المساهمات المقررة المحددة وطنيا إلى المساهمات المحددة وطنيا في قلب الأشغال الجارية حاليا.

ومع ذلك، من الملاحظ أن مجموع الالتزامات التي توصلت بها الاتفاقية الإطارية من أجل كوب 21 في المساهمات المقررة المحددة وطنيا لا تسمح بالحد من ظاهرة الاحتباس الحراري في مستويات أقل من عتبة 2 درجة مئوية (سيلسيوس)... وهكذا ، يبين تقييم مساهمة المساهمات المقررة المحددة وطنيا في الاتفاقية الإطارية، الصادر في ماي 2016، وجود فائض في الانبعاثات بمعدل 8.7 جيغا طن من ثاني أكسيد الكربون (GtCO2) سنة 2025 و 15.2 GtCO2 سنة 2030 مقارنة مع المسار المناسب الذي يسمح بارتفاع درجات الحرارة بدرجتين كحد أقصى بحلول عام 2100.

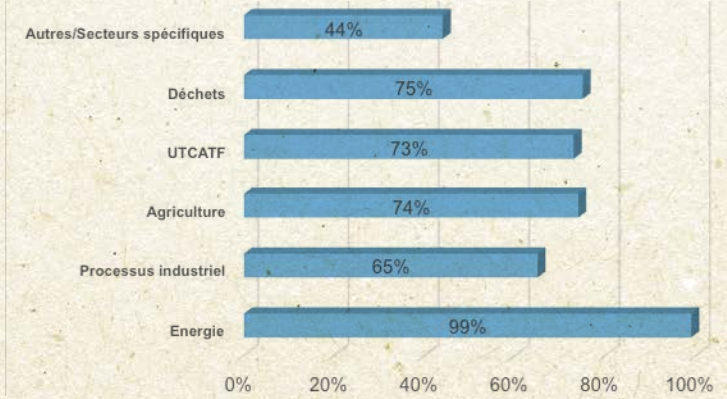

القطاعات المشمولة بالمساهمات المقررة المحددة وطنيا (ص 26)

التزامات دول حوض البحر الأبيض المتوسط

قدمت جميع بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط مساهماتها المقررة المحددة وطنيا ما عدا سوريا وفلسطين، لأسباب جيو سياسية. وسيتطلب التنفيذ تعاونا وثيقا بين الدول: قدمت بلدان جنوب أهدافا مشروطة بدعم تقني ومالي من قبل بلدان الشمال. ويلخص الجدول أدناه الالتزامات الواردة في المساهمات المقررة المحددة وطنيا لمختلف البلدان المتوسطية ومتطلبات التمويل المرتبطة بها.

الدول	قطاعات التخفيف	فترة التنفيذ	تفاصيل الإلتزامات غير المشروطة	المشروط	التمويل	التكيف
الجزائر	الطاقة، الغابات، السكن، النقل، الصناعة والنفايات	**2020-2030**	لحد من انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 7% مقارنة مع سيناريو العمل العادي. حصة مصادر الطاقة المتجددة إلى 27% من الإنتاج	22% خفض انبعاثات غازات الدفيئة الخاضعة لشروط	شروط تشمل متطلبات التمويل ونقل المهارات والتكنولوجيا. قاعدة معطيات مرقمة	له هدف وضع خطة وطنية للتكيف في مجموعة من القطاعات (النظم الإيكولوجية، الفلاحة، والصحة، وتدبير الماء...)
مصر	الفلاحة والنفايات، والعمليات الصناعية، والنفط والغاز الطبيعي	**2020-2030**	لا وجود لالتزامات مرقمة في المساهمة المقررة المحددة وطنيا		تقدر قيمة برنامج التخفيف ب 73 مليار دولار أمريكي للفترة 2020-2030	تدابير التكيف في مجالات المناطق الساحلية والموارد المائية والري بقطاعات الفلاحة والصحة والسياحة والطاقة
فلسطين	الطاقة والنقل والنفايات، والصناعة	**2016-2030**	خفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري للفرد الواحد ب 26% مقارنة مع سنة 2005 الحد من استهلاك الطاقة بنسبة 17% مقارنة مع سيناريو العمل العادي حصة الطاقة المتجددة في إنتاج الكهرباء إلى 17%			المرحلة النهائية من بلورة خطة التكيف
الأردن	الطاقة والنقل والنفايات، والصناعة والماء والفلاحة	**2015-2030**	خفض الانبعاثات بنسبة 1.5% مقارنة مع سيناريو العمل العادي في أفق سنة 2030 11% من مصادر الطاقة المتجددة في خليط الطاقة بحلول عام 2025	على الأقل 12.5% إضافية من تخفيض الانبعاثات بحلول عام 2030 (أي 14% في المجموع)	5.7 مليار دولار أمريكي للبرنامج المشروط منها 542 مليون للصناديق الوطنية	إجراءات في مجالات الماء والصحة والبيئة والزراعة والتنمية المستدامة
لبنان	الطاقة والنقل	**2020- 2030**	تخفيض 15% من انبعاثات غازات الدفيئة بالمقارنة مع سيناريو العمل العادي 15% من الطلب على الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة تخفيض 3% من الطلب مقارنة مع سيناريو العمل العادي	تخفيض 30% مقارنة مع سيناريو العمل العادي 20% من الطلب تأتي من مصادر الطاقة المتجددة خفض الطلب بنسبة 10%		استراتيجية التنمية المستدامة الموجود قيد الإعداد تضع التكيف في مقدمتها. إجراءات متوقعة في مجال التنوع البيولوجي والغابات والزراعة والماء.
المغرب	الطاقة والعمليات الصناعية والفلاحة والنفايات، واستخدام الأراضي، وتغييره والغابة	**2030**	تخفيض 13% من انبعاثات غازات الدفيئة في سنة 2030 مقارنة مع سيناريو العمل العادي 42% من إنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة بحلول سنة 2020	تخفيض إضافي ب 19% من الانبعاثات الهدف النهائي 32%	دولار أمريكي منها 35 مليار مشروطة خاصة عند ولوج مصادر جديدة للتمويل..	استراتيجية مندمجة متعددة القطاعات. كرس المغرب 64% من ميزانيته المناخية للتكيف بين عامي 2005 و 2010. الحاجيات التي يتطلبها مخطط الاستثمار الأخضر تقدر على سبيل المثال ب 2.5 مليار دولار أمريكي
تونس	الطاقة والعمليات الصناعية والفلاحة والغابة واستخدامات أخرى للأراضي والنفايات	**2015-2030**	تخفيض 13% من كثافة الكربون (لكل وحدة من الناتج المحلي الخام) للاقتصاد التونسي في أفق 2030 مقارنة بسنة 2010	هبوط بنسبة 28% إضافية (أي 41%) من كثافة الكربون 2030/2010	١٧.٤ مليار دولار أمريكي، 85% منها لقطاع الطاقة. 90% يجب أن تأتي من التمويل الخارجي. الاحتياجات التي تم تحديدها لتكوين الفاعلين، وتعزيز المؤسسات، الخ تقدر ب 523 كليون دولار أمريكي	1.9 مليار دولار أمريكي اللازمة لتمويل التكيف في قطاعات الماء، والساحلي والنظم البيئية والزراعة أو السياحة.
تركيا	الطاقة والنقل والمباني والبنيات التحتية الحضرية والفلاحة والنفايات والغابة	**2015-2030**	خفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري للفرد الواحد بنسبة 26% مقارنة مع 2005 الحد من استهلاك الطاقة بنسبة 17% مقارنة مع سيناريو العمل العادي حصة الطاقة المتجددة في إنتاج الكهرباء إلى 17%			
الإتحاد الأوروبي	الطاقة، والعمليات الصناعية، والزراعة، والنفايات، الفلاحة والغابة واستخدامات أخرى للأرض	**2020-2030**	خفض الانبعاثات بنسبة 1.5% مقارنة مع سيناريو العمل العادي في أفق 2030 11% من الطاقة المتجددة في خليط الطاقة بحلول عام 2025			

وفرة المبادرات... لاستكمال التزامات الدول

تم تشجيع تعبئة الفاعلين غير الحكوميين من خلال مخطط عمل ليما- باريس (LPAA). ولقيت هذه المبادرة نجاحا كبيرا مع إطلاق أكثر من 70 مبادرة تعاونية كبرى شارك فيها حوالي 10.000 فاعل من 180 بلدا.

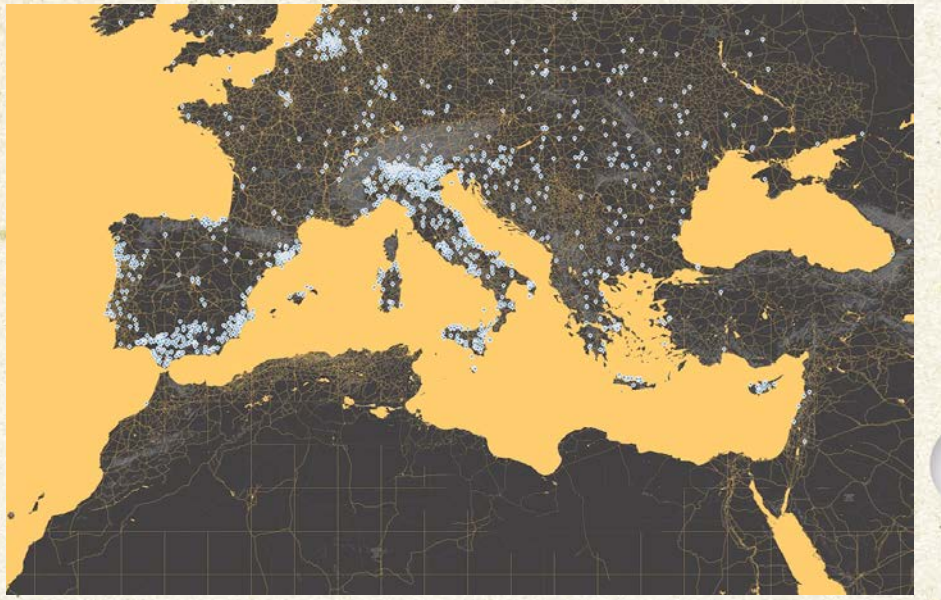

خريطة المدن الملتزمة في منصة نازكا

وسهل إنشاء منصة نازكا الإخبار وتتبع مبادرات مخطط عمل ليما- باريس. تم إطلاق هذه المنصة سنة 2014 من قبل الرئاسة البيروفية لكوب 20، لتشكل فضاء للفاعلين غير الحكوميين للعمل المناخي. تم تسجيل 11615 إجراءا بتاريخ 20 يونيو 2016، عدد منها يهم أو صادر عن منطقة البحر الأبيض المتوسط بدرجات متفاوتة؛ بتركيا، مثلا، 25 فاعلا منخرطا في أنشطة تعاونية و 73 إجراء فرديا. وعلى سبيل المقارنة، لم يكن الفاعلون التونسيون منخرطين سوى في عمل تعاوني واحد فقط.

يبين تحليل منصة نازكا في 28 يونيو 2016، أن المبادرات المقدمة أكثر من قبل بلدان جنوب وشرق حوض البحر الأبيض المتوسط تهم بالأساس :

- تحدي نقل السكك الحديدية المستدامة منخفضة الكربون (http://www.un.org/climatechange/summit/wp-content/uploads/sites/2/2014/07/TRANSPORT-Action-Plan-UIC.pdf)
- العناية بالمناخ (http://caringforclimate.org)
- ميثاق رؤساء البلديات (http://www.compactofmayors.org)
- اتفاقية رؤساء البلديات (http://www.covenantofmayors.eu)

ومن شأن مختلف مبادرات الفاعلين غير الحكوميين هذه أن تلعب دورا هاما، قد يساعد في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة في أفق سنة 2030 في حدود 6 إلى 11 جيغا طن من ثاني أكسيد الكربون، لتتميم التخفيضات الناجمة عن المساهمات المقررة المحددة وطنيا. وقد تسجل الانبعاثات ذروة بحلول عام 2020، وستكون أقرب إلى مسار 2 درجة مئوية، غير أنها ستظل دون مستوى التموقع على مسار 1.5 درجة مئوية، كما هو منصوص عليه في اتفاق باريس.

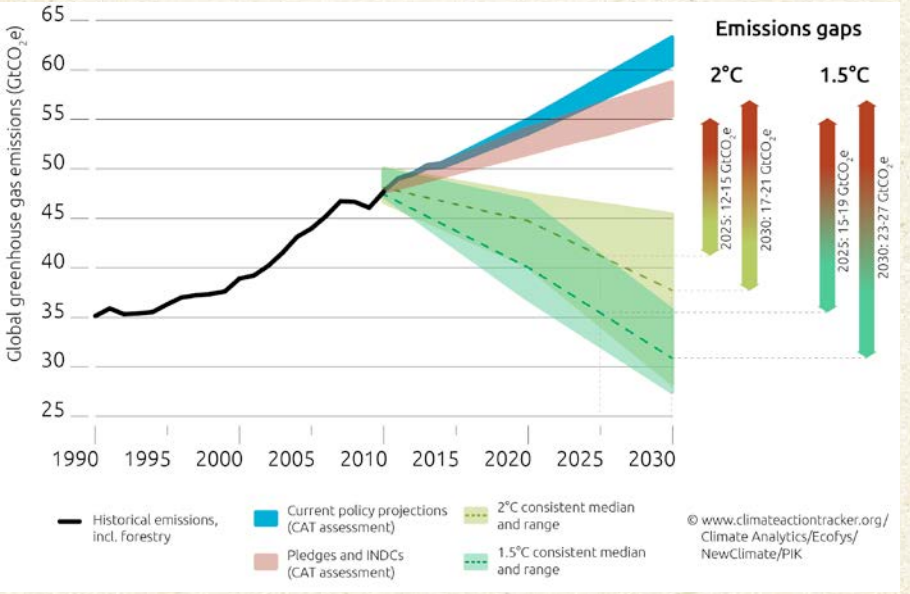

تطور الانبعاثات وفقا للالتزامات مقارنة مع مسار متلائم مع 2 درجة سيلسيوس

الفاعلون في تغير المناخ بمنطقة البحر الأبيض المتوسط : نقاط القوة والضعف

لمواجهة الرهانات العامة التي يطرحها تغير المناخ، لا بد من تعبئة جميع الفاعلين، الحكوميين منهم (مع المساهمات المقررة المحددة وطنيا) أو غير الحكوميين، على المستوى العالمي أو على المستوى الإقليمي أو المحلي. وتقف هذه الحقيقة وراء إنشاء ميدكوب المناخ في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الذي يشكل فرصة للقاء الفاعلين المتوسطيين المعنيين بالقضايا المتعلقة بتغير المناخ أو الإشكالات ذات الصلة.

وفرة الفاعلين المتدخلين في عدد كبير من المبادرات

يتوفر حوض البحر الأبيض المتوسط على عدد كبير من الفاعلين العاملين على قضايا تغير المناخ والإشكاليات المرتبطة به، سواء تعلق الأمر بالهيئات الدولية والإقليمية أو فعاليات المجتمع المدني، والمراكز البحثية والجامعية، والمؤسسات العامة، ومجالس المدن، الخ.

تشمل هذه الوفرة عددا كبيرا من البرامج القطاعية والمبادرات الأفقية. ويمكن الإشارة، على سبيل المثال، في مجال الماء إلى النظام الأورو-متوسطي للإعلام حول المهارات في مجال المياه ، الذي يشكل منصة متوسطية للمعرفة في مجال الماء، أو المعهد المتوسطي للماء الذي يضم أكثر من 90 عضوا حكوميا وغير حكومي.

وتتواجد هذه الوفرة ذاتها في المجالات الرئيسية المتعلقة بالطاقة والمدن والبناء والزراعة والنوع الاجتماعي والمحافظة على البيئة أو الهجرة، كما تتواجد أيضا على مستوى التمويل ومواكبة تنفيذ سياسات...

بيد أن ما ينبغي أن يشكل ثروة يخلق أحيانا المنافسة بين الفاعلين ويؤدي إلى تعدد المبادرات في مجالات موضوعاتية أو جغرافية تكون متشابهة في بعض الأحيان. ولمواجهة تحديات تغير المناخ، هناك ضرورة ملحة للعمل وفق أجندة مشتركة لتجميع الخبرات والنتائج في حوض متوسطي مشترك. لذلك، تشكل إلى الآن عدد من الشبكات.

قوة العمل ضمن شبكات

يساهم التشبيك الإجرائي في كسر الحواجز بين المبادرات للتوجه نحو التعاون في التحديات التي تجب مواجهتها. كما يقلل من الفوارق بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، من خلال تشجيع نقل القدرات المالية أو التقنية، دائما ضمن منطق اقتسام التكاليف والمنافع.

الاتحاد من أجل المتوسط : منتدى إقليمي للحوار والتعاون

يضم الاتحاد من أجل المتوسط 28 دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي و 15 دولة من جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط. ويشكل إطارا للحوار السياسي وتبادل الأفكار والخبرات والممارسات الفضلى المتعلقة بالمشاريع بين الحكومات والمؤسسات الدولية الرئيسية وأجهزة التعاون.

أنشئت مجموعة خبراء تغير المناخ التابعة للاتحاد من أجل المتوسط (UfMCCEG) سنة 2014 لتكون بمثابة منصة إقليمية للحوار. وتشكل مثالا عن كيف يمكن وضع نظام متكامل من المبادرات والبرامج والهياكل المناسبة من أجل خلق علاقات التآزر وتضافر الجهود، مع إشراك مختلف الأطراف المعنية من قطاع خاص، ومختلف مستويات الحكامة.

فرصة لوضع أجندة مشتركة

تمثل تشكيلة الفاعلين في منطقة البحر المتوسط مصدر قوة، حتى وإن بدا عمل هؤلاء الفاعلين صعبا على الفهم أحيانا. ويبدو أن على الفاعلين المتوسطيين إيجاد سبل للعمل المشترك حول مقاربة منظومية، لخدمة أجندة مشتركة من أجل المتوسط، تمليها هي نفسها أجندة مناخية أصبحت لا مناص منها.

إضافة إلى البرنامج المشترك الذي يوجد على المستوى السياسي هناك فرصة متاحة لبلورة رؤية استراتيجية «مناخية-تنموية» مشتركة، تجمع مختلف الفاعلين. ومن هذا المنظور يكتسي ميدكوب المناخ أهمية خاصة.

هكذا، تتوفر لمجموع الأطراف المعنية فرصة يجب اغتنامها لبلورة أجندة متعددة الفاعلين بشكل جماعي من أجل مستقبل منطقة البحر الأبيض المتوسط، وذلك من خلال تعزيز التعاون الإقليمي.

Amman Jordanie Stephane POUFFARY ENERGIES 2050

تمويلات المناخ : الآفاق والحقائق

تحويل الالتزامات إلى واقع ملموس

بالإضافة إلى التزامات البلدان بخفض انبعاثات غازات الدفيئة ، قدمت التزامات أخرى في مجال التمويل. غير أن من الضروري العمل على تجسيد هذه الالتزامات ، وجعلها متاحة وقابلة لقياس فعاليتها. وفي هذا الإطار، يشكل تنظيم مؤتمر كوب 22 بمراكش في شهر نوفمبر، فرصة فريدة لتحديد وتدقيق آليات تنفيذ اتفاق باريس.

100 مليار دولار سنويا من أجل المناخ؟

تنص المادة 9 من اتفاق باريس على أن «على الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ توفير الموارد المالية اللازمة لمساعدة البلدان النامية....». ولكن هدف تعبئة 100 مليار دولار سنويا لا يذكر إلا في مقدمة الوثائق الرسمية فقط. والواقع، أن البلدان الصناعية لا تأمل أن يصبح هذا الهدف ملزما حتى تتمكن من تغيير مساهماتها على أساس أوضاع ميزانياتها الوطنية، علما أن هذا الأمر كان يمثل أحد الخطوط الحمراء في المفاوضات بالنسبة للدول المتقدمة.

الآليات المالية المتوفرة

سيتم تخصيص جزء من 100 مليار دولار أمريكي، التي يجب تعبئتها سنويا في إطار مفاوضات المناخ، للصندوق الأخضر... الذي لا يهدف إلى استعمال كل هذه الأموال. ويهدف الصندوق الأخضر، الذي تمن الإعلان عنه في دجنبر 2009 خلال مؤتمر كوبنهاجن (كوب 15)، إلى دعم المشاريع الرامية إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، ومكافحة إزالة الغابات، واتخاذ تدابير للتكيف مع آثار الاحتباس الحراري.

ويمكن الإشارة أيضا إلى الصندوق العالمي للبيئة الذي أحدث في أكتوبر 1991، أو صندوق التكيف الذي تأسس سنة 2001 لدعم تنفيذ بروتوكول كيوتو. وتشير آخر التقديرات إلى أن هذا الصندوق في حوزته ما بين 145 و150 مليون دولار أمريكي ؛ تتزايد المبالغ المالية لكنها تظل بعيدة عن تغطية حاجيات البلدان النامية.

التطورات الأخيرة

في إطار اتفاق باريس، حدثت الكثير من التطورات الجديرة بالملاحظة. فعلى سبيل المثال، أصبح من الضروري اليوم تخصيص 50% من تمويلات الصندوق الأخضر للتكيف، نصفها سيخصص أولا للبلدان الأكثر هشاشة. وعلاوة على ذلك، يجب أن يساهم عدد من المبادئ المرتبطة بشكل غير مباشر بالتمويل مثل مبدأ القياس والإبلاغ والتحقق، والشفافية في تسهيل تعبئة تمويل المناخ. كما تمثل مشاركة الفاعلين غير الحكوميين للتنمية تطورا جوهريا آخر.

مرحلة 2014 : أكثر من 60% من الهدف المحدد

يقدر تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2) لسنة 2014، أنه تمت تعبئة 61.8 مليار دولار أمريكي من الأموال العمومية والخاصة من طرف البلدان المتقدمة لدعم التدابير المناخية في البلدان النامية قصد الوفاء بالالتزامات المعبر عنها في كانكون في عام 2010. وقد عرف هذا الرقم ارتفاعا ب 18% مقارنة مع مبلغ 52.2 مليار دولار أمريكي سنة 2013. وتمت المساهمة بأكثر 70% من هذه المبالغ المالية بواسطة تمويلات متعددة وثنائية الأطراف (2014–2013)؛ حيث تحقق تقدم كبير نحو هدف 100 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2020. كما من المهم أيضا أن نلاحظ أن 11% من تمويلات المناخ سنة 2013 تم توفيرها من قبل تدفقات جنوب–جنوب.

مراكش، وما بعد...

وعلى الرغم من وفرة هذا الصناديق الحديثة إلى هذا الحد أو ذاك والارتفاع التدريجي نحو هدف 100 مليار دولار سنويا، تجدر الإشارة إلى أن مجموع الأموال المخصصة لتدابير مكافحة تغير المناخ لا تمثل سوى جزء صغير من التمويلات الكلاسيكية والنشاط الاقتصادي على المستوى العالمي.

وفي هذا الإطار، يمثل كوب 22 لمراكش فرصة فريدة للانتقال إلى التنفيذ. إذ على هذا المؤتمر أن يعمل على تحديد الاحتياجات الملموسة وترتيبات التنفيذ على المدى القصير، وذلك من خلال تحقيق تقدم على المستويات التالية:

- تشغيل الصندوق الأخضر وتمويله؛
- التوازن بين مستوى متطلبات تدابير القياس والإبلاغ والتحقق، وتكلفتها والآجال التي تتطلبها؛
- حاجة البلدان النامية لتنفيذ الإصلاحات الخاصة بها؛

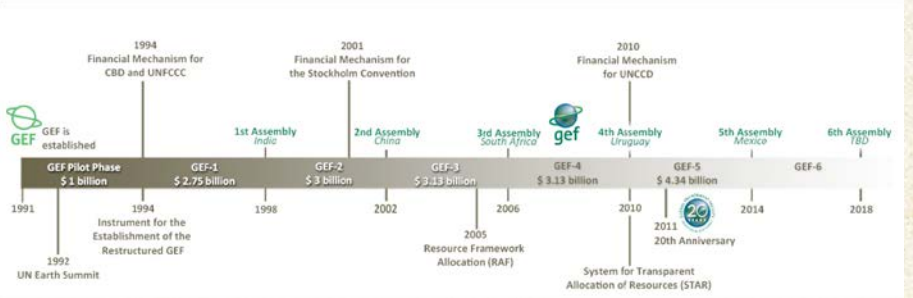

الصندوق العالمي للبيئة (ص39)

كوابح ورافعات تنفيذ الالتزامات بحوض البحر الأبيض المتوسط

انقسام مستمر بين الشمال والجنوب

تشكل الفوارق الكبيرة في مستويات التنمية بين بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط والنزاعات التي تعرفها المنطقة، مؤشرا على التحديات التي يجب رفعها من اجل الوصول إلى انبثاق مستقبل مستدام لحوض البحر الأبيض المتوسط.

فإذا كانت الدول المتوسطية تمثل سنة نسبة 11.5% من الناتج الداخلي الخام العالمي، فإن متوسط دخل الفرد في بلدان جنوب وشرق المنطقة المتوسطية (حوالي 6000 دولار أمريكي) ما زال أقل ب 4.6 مرة من متوسط دخل بلدان الاتحاد الأوروبي المجاورة للبحر الأبيض المتوسط. كما أن 65 مليون شخص يعيشون حالة الفقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

في المقابل، فإن معدلات النمو ببلدان جنوب وشرق حوض البحر الأبيض المتوسط، الأعلى من معدلات النمو ببلدان الاتحاد الأوروبي، تنطوي على تحسينات دالة في المؤشرات الاجتماعية لمؤشر التنمية البشرية. بيد أن هذا النمو يخفي في كثير من الأحيان تدهور الرأسمال الطبيعي. في حين أن الأنشطة القائمة على الموارد ما زالت تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمناطق المتوسطية.

الحاجة إلى استراتيجية إقليمية مندمجة فعلية

يجب أن تؤخذ جميع هذه الإشكاليات (السوسيو اقتصادية، والثقافية، والحاجيات من الموارد اللازمة لاستدامة الأنشطة، الخ) في الاعتبار ضمن استراتيجية مندمجة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط. ويتعلق الأمر عمليا، في مرحلة أولى، بالتركيز على التحديات المشتركة التي تتطلب جوابا جماعيا فوريا. ويتعلق الأمر بتجنب الآثار التي تسمى «أقفال» والتي ستطلب في المستقبل وسائل ضخمة للتغلب عليها، بينما يمكن معالجتها اليوم بشكل أكثر يسرا واقتصادا. فمن الواضح، أنه لا يمكن لأي بلد أن يوفر جوابا فرديا، ويرجع ذلك إلى الطبيعة الإقليمية لرافعات العمل.

بهذا المعنى، يتميز المشهد المؤسسي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، بالفعل، ولحسن الحظ، بوجود مبادرات إقليمية تقوم على تعزيز علاقات التعاون بين ضفتي جنوب وشمال البحر الأبيض المتوسط؛ ويمكن أن نشير في هذا الصدد، على سبيل المثال، إلى الاتحاد من أجل المتوسط أو مبادرة أفق 2020 لإزالة التلوث من البحر الأبيض المتوسط بحلول عام 2020.

أية آفاق لتقوية القدرات بالمنطقة المتوسطية؟

يتوفرون على مستوى عال جدا من الخبرة، وبوفرة المبادرات الوطنية مع قدرات مختلفة حسب المؤسسات، وكذا حسب إن كان مصدرها بلدان الشمال أو الجنوب... وهكذا يجب أن تتم تقوية القدرات الإقليمية على المستوى المتوسطي بناء على القدرات الخاصة لكل طرف. وعلى بلدان الضفة الشمالية تعبئة نفسها لمنح بلدان الضفة الجنوبية والشرقية مساعدة منسقة، حقيقية على المدى الطويل، حتى يتجقق تضافر جهود الفاعلين من أجل تعزيز القدرات الإقليمية الحقيقية. وعلى الصعيد العالمي، يؤكد اتفاق باريس للمناخ من جديد على تنفيذ مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة ومبدأ الإنصاف، الذي يشكل أساس الاتفاقات البيئية الدولية منذ مؤتمر قمة الأرض بريو سنة 1992.

رافعات التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط: نحو مركزة الجهود

يتطلب تنفيذ التزامات الدول حاليا (المساهمات المقررة المحددة وطنيا / المساهمات المحددة وطنيا) ما يلي:

- إنشاء مؤشرات لربط الأهداف والاستراتيجيات المعلنة.
- واجب الشفافية الضرورية للعملية. إن مقاربة القياس والإبلاغ والتحقق مركزية ويجب أن شرك بشكل كامل في عملية تنفيذ المساهمات المحددة وطنيا.

وعلى الصعيد العام، يشهد نموذج المساهمات المقررة المحددة وطنيا ومركزة الجهود من خلال تقديم المساهمات، وكذلك وخاصة عملية القياس والإبلاغ والتحقق، على أهمية التكامل في رفع التحديات العالمية التي تواجهها مجتمعاتنا. وما يسري على العالم يسري بالتأكيد على منطقة البحر الأبيض المتوسط.

فرص العمل : الأفضلية للشراكة بين البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط

تعتبر مضاعفة الشراكات ضرورية من أجل بناء قدرات الجميع ، ومن أجل تحسين قدرة البلدان على المقاومة وتطوير بنيتها التحتية، فضلا عن تنفيذ تدابير التخفيف والتكيف المحددة وفق حاجياتها. كما يهدف تعزيز الشراكات، أيضا، إلى إشراك الأطراف المعنية ودعمها ومساهماتها الجوهرية حتى تصبح المبادرات المحلية والوطنية عملية، وتبرز رؤية إقليمية.

وهكذا، يجتهد الفاعلون المتوسطيون في مجال الانتقال الطاقي من أجل تعبئة مصادر جديدة للتمويل. فعلى سبيل المثال، يشكل مشروع التآزر في مجال الطاقة الشمسية، الذي يروم الإجابة على الأسئلة المشروعة للجنوب، آلية للتمويل أنشئت سنة 2010. تضم هذه الشراكة أكثر من 120 مقاولة في مجال الطاقة الشمسية بفرنسا. وسمحت بجمع 540 ألف أورو في 4 سنوات من دعم المنظمات غير الحكومية، على شكل مساعدات مالية أو مساعدات مهارية. ويندرج هذا المشروع ضمن طموح الأمم المتحدة الرامي إلى تعزيز ولوج الجميع إلى الطاقة النظيفة في إطار برنامج أهداف التنمية المستدامة لمرحلة ما بعد 2015 (هدف التنمية المستدامة رقم 7).

وبشكل أعم، تسعى الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة 2016-2025 إلى تحقيق عدد من عمليات التعاون الاستراتيجية ذات الأولوية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. في هذا السياق، نظم المخطط الأزرق (http://planbleu.org)، الذي يشكل في ذات الآن مرصدا للبيئة والتنمية المستدامة ومركزا التحليل المنظومي والاستشرافي، ورشة عمل إقليمية أولى حول «كيفية قياس تنفيذ الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة 2016-2025؟» بتاريخ 30 و31 مارس 2016 في سان لوران دو فار بفرنسا. شارك في هذه الورشة صناع

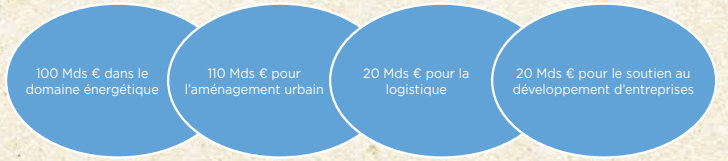

تقدير بنك الاستثمار الأوروبي لحاجيات الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط على مدى السنوات ال 10 المقبلة

القرار بمنطقة البحر الأبيض المتوسط، والأطراف المعنية والخبراء لتحديد آلية إقليمية لرصد تنفيذ الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة، في علاقة مع ملاءمة أهداف التنمية المستدامة مع منطقة البحر الأبيض المتوسط.

حماية الثروة الطبيعية البحرية والبرية من أجل مستقبل مستدام

الحفاظ على التنوع البيولوجي البحري والساحلي

تحدد اتفاقية التنوع البيولوجي كهدف لها إنشاء شبكة متماسكة وشاملة للمناطق البحرية المحمية. وتوجد في البحر الأبيض المتوسط أكثر من مائة منطقة بحرية محمية، تلعب دورا حيويا في حماية التنوع البيولوجي البحري. في هذا السياق الإقليمي، تم إنشاء شبكات من الفاعلين، مثل شبكة MedPAN التي تدعم مسيري المناطق المحمية البحرية في جهودهم الرامية للتصدي للتغيرات المناخية.

وقف تدهور الغابات

نظرا للانفجار السكاني في منطقة البحر الأبيض المتوسط (حوالي 500 مليون نسمة في الوقت الحالي)، فإن الغابات تشكل موردا هاما من زاوية النظر السوسيو اقتصادية. غير أن مؤسسة سيلفا ميديترانيا التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة (فاو) تعتبر أن غابات حوض البحر الأبيض المتوسط تواجه ضغوطات مفرطة ومتنامية ، تعكس الحاجة الملحة «لتطوير آليات مالية مثل الأداءات مقابل خدمات النظام الإيكولوجي، وخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها(+REDD) إضافة إلى آليات للتعويض من أجل عكس الاتجاه في مجال التدهور «. وبشكل ملموس، من المقرر اتخاذ إجراءات عاجلة لوضع تخطيط إجرائي جديد من أجل الشراكة التعاونية حول الغابات المتوسطية ، وكذا حول الصناديق الغابوية الوطنية بهدف تشجيع المحافظة على الغابات.

حماية محميات الماء العذب المحدودة والمهددة

تأوي منطقة البحر الأبيض المتوسط 60% من ساكنة العالم «المفتقرة للماء»، مع أقل من 1000 متر مكعب / للفرد / في السنة. كما أن 20 مليون من ساكنة المنطقة المتوسطية لا يتوفرون على الماء الصالح للشرب، وخاصة ببلدان الجنوب والشرق. ووفقا للمخطط الأزرق، يمكن أن نعاين «انخفاضا مرجحا في الموارد المائية ب 30 إلى 50% ومضاعفة المياه المسحوبة بحلول عام 2050». غير أن تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الوطنية للتكيف

دور الغابات في مجال تغير المناخ ومقاومة آثاره

مازالت إشكالية حديثة. فهناك حاجيات ضخمة بالنسبة لمعظم البلدان، لتحسين معارفها بخصوص التأثيرات الهيدرولوجية، حتى تتمكن من تحديد تدابير التكيف المناسبة.

الانخراط في الانتقال الطاقي

تعرف منطقة البحر الأبيض المتوسط ضغطا ديمغرافيا قويا، مما يؤثر بداهة على استهلاكها للطاقة. ويحلول سنة 2030، قد يرتفع الطلب على الطاقة بنسبة 40% كما قد يتم تشييد 42 مليون مبنى جديد. ومن جهة أخرى، ظل استهلاك الطاقة بالمنطقة يعتمد بشكل رئيسي على الوقود الأحفوري (90% سنة 2013). ولذلك، يجب على بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط الانخراط في التحول الطاقي، خصوصا أن المنطقة تتوفر على إمكانات – غير مستغلة بشكل كبير لحد الآن – لتحسين نجاعتها الطاقية وتنمية الطاقات المتجددة.

رسم بياني: الطلب على الطاقة حسب المناطق ص 67

خفض الطلب على الطاقة

في تقرير(3) عن توقعات تطور الطاقة في منطقة البحر الأبيض المتوسط (لجمعية البحر الأبيض المتوسط للوكالات الوطنية لترشيد الطاقة MEDENER ، المرصد المتوسطي للطاقة OME، ووكالة البيئة والتحكم في الطاقة 2016 ، ADEME)، يشير سيناريو حول الانتقال الطاقي في منطقة البحر المتوسط في أفق 2040، الذي يقارن بسيناريو ينعت ب «المحافظ»، إلى إمكانية تخفيض الطلب على الطاقة الأولية ب 22%:30% بالنسبة لشمال حوض البحر الأبيض المتوسط و 34% بالنسبة للجنوب.

ووفقا لهذا السيناريو حول الانتقال الطاقي، قد تنخفض حصة الوقود الأحفوري ضمن

سيناريو الانتقال الطاقي في منطقة البحر الأبيض المتوسط في أفق 2040 :

- تخفيض الطلب على الطاقة الأولية بنسبة 30% واستهلاك الطاقة النهائي بنسبة 23% .
- زيادة حصة الطاقة المتجددة بنسبة 27% ضمن مزيج الطاقة في المنطقة لتصبح المصدر الرئيسي لتوليد الكهرباء.
- تجنب 200 غيغاواط من البنيات التحتية الإضافية لإنتاج الطاقة من الطاقات الأحفورية.
- الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 38% .

مزيج الطاقة بنسبة 7% بين سنتي 2013 و2040، على الرغم من أن النفط سيظل مصدر الطاقة المهيمن. كما يمكن للطاقة المتجددة أن تصبح المصدر الثاني للطاقة في 2040 قبل الفحم والغاز الطبيعي. وبذلك، ستستقر حصة الوقود الأحفوري في سنة 2040 في 64% (مقابل 76% في الوقت الحاضر) وستمثل الطاقات المتجددة 27% من مزيج الطاقة (مقابل 11% فقط حاليا).

القطاع الفلاحي في صلب التزامات الدول

تساهم مختلف القطاعات الفلاحية (الزراعات وتربية المواشي والصيد وتربية الأحياء المائية والنشاط الغابوي، الخ) إلى حد كبير في انبعاثات غازات الدفيئة، وهو من بين أكثر القطاعات تأثرا بتغير المناخ. ومن ثمة تبدو ضرورة اتخاذ تدابير التخفيف والتكيف لحماية الاقتصادات وتعزيز الأمن الغذائي والتغذية.

وتحتل القطاعات الفلاحية المختلفة مكانة بارزة في التزامات الدول (المساهمات المقررة المحددة وطنيا)؛ حيث أدرجتها 94 % من البلدان ضمن مساهماتها الرامية إلى التخفيف و / أو التكيف.

في المتوسط، تعتبر 80% من الدول أن الفلاحة و / أو استخدام الأراضي، وتغيير نوعية استعمال الأراضي والنشاط الغابوي (UTCATF) تشكل وسائل للتخفيف. ويرتفع هذا المعدل ليبلغ 95% بالنسبة للبلدان النامية والبلدان الأقل تقدما.

وبخصوص التكيف، تحتل القطاعات الفلاحية الأولوية المطلقة في المساهمات المقررة المحددة وطنيا. من بين ال 130 بلدا التي تدرج قسما عن التكيف في المساهمات المقررة المحددة وطنيا ، تشير 95% منها إلى الزراعات وتربية المواشي، بينما تشير 83% منها إلى النشاط الغابوي و 46% إلى الصيد وتربية الأحياء المائية. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن من بين هذه الدول 130ال، 95% منها تنتمي إلى البلدان الأقل تقدما أو البلدان النامية (34% و 61% على التوالي).

الإحالة إلى مفهوم الزراعة الذكية مناخيا في المساهمات المقررة المحددة وطنيا ص 65

التآزر والمنافع المشتركة

يحيل 109 بلدا على القطاعات الفلاحية، سواء من حيث التخفيف والتكيف؛ وهو مؤشر على إمكانية خلق علاقات تآزر التخفيف– التكيف في هذه المجالات. هكذا تشير 31 دولة إلى بعض المفاهيم مثل «الزراعة الذكية مناخيا» (77% منها من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء). وأخيرا، يشير ما يقرب من 30% من البلدان إلى المنافع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المشتركة للفلاحة (وخاصة التنمية القروية والصحة، والحد من الفقر وخلق مناصب الشغل، والحفاظ على النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي).

التزامات المدن

على الصعيد العالمي، تستهلك المدن ما بين 60 إلى 80% من الطاقة المستخدمة، وتنتج أكثر 70% من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على كوكب الأرض. ويفيد التقرير الذي أعدته مجموعة المدن 40% للقيادة حول تغير المناخ، أن القدرة على خفض الانبعاثات في المناطق الحضرية قد يصل إلى 3.7 مليار طن من ثاني أكسيد الكربون سنويا بحلول سنة 2030، أي ربع التخفيضات اللازمة لتحقيق هدف 2 درجة سيلسيوس في أفق نهاية القرن. ومع ذلك، فإن التمويلات التي يجب تعبئتها ضخمة جدا: 6000 مليار دولار سنويا، حسب برنامج LoCal Climate Finance for Cities - الذي أطلق سنة 2015 من طرف Climate-KIC.

تم إحداث شبكات المدن مع برامج عمل خاصة، من أجل مواجهة تحديات تغير المناخ والانتقال الطاقي. ففي سنة 2008 أطلقت المفوضية الأوروبية «اتفاقية رؤساء البلديات للمناخ والطاقة». وتضم هذه الحركة الآلاف من السلطات المحلية والجهوية التي التزمت بالحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 40% كحد أدنى في أفق سنة 2030.

أما مبادرة رؤساء البلديات حول التكيف Mayors Adapt فق انطلقت سنة 2014. وفي نهاية سنة 2015، تم الجمع بين المبادرتين لتشكلا الاتفاقية الجديدة لرؤساء البلديات من أجل المناخ والطاقة. حيث أضيفت إليها أهداف 2030 للاتحاد الأوروبي، ومقاربة مندمجة حول التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

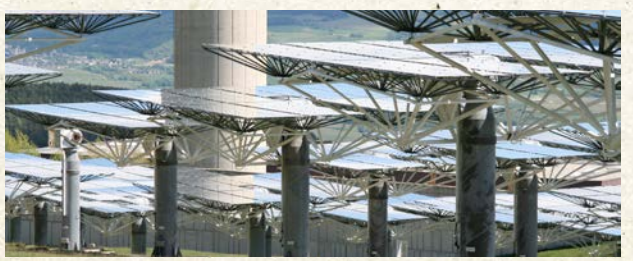

الإحالة إلى مفهوم الزراعة الذكية مناخيا في المساهمات المقررة المحددة وطنيا ص 65

استفاد مشروعان استراتيجيان أورويبان لبرنامج ميد من الدعم المالي للاتحاد الأوروبي في منطقة البحر الأبيض المتوسط :

- برنامج ELIH-Med (الفعالية الطاقية في مساكن الأسر ذات الدخل المحدود بالمنطقة المتوسطية) من أجل التجديد الطاقي ل 300 وحدة سكنية، وتركيب 135 عدادا ذكيا
- برنامج MARIE (إعادة التفكير في البناءات المتوسطية من أجل تحسين الفعالية الطاقية) الذي أدى إلى ظهور «منصة للتجديد الطاقي للمساكن»

الشبكات على مستوى منطقة البحر الأبيض المتوسط

MedCities (المدن المتوسطية) شبكة من مدن منطقة البحر الأبيض المتوسط أحدثت سنة 1991. كان البرنامج المتوسطي للمساعدة التقنية البيئية المبادر إلى إنشاء هذا المشروع الذي يهدف إلى إنعاش التنمية الحضرية. ويهدف برنامج MC3-Network (المدن المتوسطية وتغير المناخ) إلى إنشاء شبكة من المؤسسات في منطقة البحر الأبيض المتوسط من أجل وضع سجل لمعارف وتدابير التفاعل بين تغير المناخ والتعمير

مصادر رئيسية وروابط مهمة :

• اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، *Aggregate effect of the intended nationally .2016 determined contributions: an update Synthesis report by the secretariathttp://unfccc.int/resource/docs/2016/cop22/eng/02.pdf*

• اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، *2016*. النص الكامل لاتفاق باريس

http://unfccc.int/resource/docs/2015/cop21/fre/l09r01f.pdf

• معهد الدراسات الاستشرافية لاقتصاد حوض البحر الأبيض المتوسط ، 2016 ، حصيلة 2006-2016 : بناء منطقة البحر الأبيض المتوسط المستقبلية

http://www.ipemed.coop/adminIpemed/media/fich_article/1466162099_crea-ipemed-bilan2016-fr-bd-1p-juin-2016.pdf

• جمعية البحر الأبيض المتوسط للوكالات الوطنية لترشيد الطاقة ، المرصد المتوسطي للطاقة ، وكالة البيئة والتحكم في الطاقة ، 2016، الانتقال الطاقي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، سيناريو 2040

المخطط الأزرق، 2016، مراجعة الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة، العدد الثالث من

Nouvelles en bref pour les Parties prenantes

http://planbleu.org/sites/default/files/upload/files/SMDD_Nouvelles_en_bref_3_mars2016.pdf

• برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مخطط عمل من أجل المتوسط 2016، الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة 2016-2025

http://planbleu.org/sites/default/files/publications/smdd_2016-2025.pdf

• منطقة بروفانس ألب كوت دازور، ميدكوب 21، 2015، أجندة إيجابية متوسطية

http://www.MedCOP21.com/doc/MEDCOP21_agenda_positif_FR.pdf

• سيلفا ميديترانيا، 2016، نشرة يوم 23 مارس 2016

http://www.fao.org/forestry/43821-086ccf93e6b7eb76a46a1a15f8cd0e19b.pdf

مواقع للأنترنيت

الاتحاد من أجل المتوسط

http://ufmsecretariat.org/fr/who-we-are

الشبكة من أجل المتوسط

http://mc3.lped.fr/A-propos : (M3C)

اتفاقية رؤساء البلديات من أجل المناخ والطاقة

http://www.conventiondesmaires.eu/index_fr.html

المنتدى المتوسطي لمعاهد العلوم الاقتصادية

http://www.femise.org/

المدن المتوسطية :

http://www.medcities.org

النظام المعلوماتي الأورومتوسطي للمعرفة في مجال المياه :

http://www.semide.net/

المعهد المتوسطي للمياه

www.ime-eau.org

ساهموا في ميدكوب المناخ !

المؤتمرات المتعاقبة سيسمح بالتعبير عن الصوت المتوسطي في مجال المناخ في المحافل الدولية. إن أهداف هذا المنتدى عملية جدا، وتشجع على التبادل والنقاش وتعميم المبادرات المحلية والإقليمية. وعلى هذه التظاهرة أن تبرز الفرص التي تتيحها مكافحة تغير المناخ وأن تساهم، من خلال مقترحات ملموسة ومشتركة، في بناء فضاء متوسطي يزخر بالمشاريع. إنه فضاء الاقتسام وفضاء العمل الذي يحفز المشروع.

إذا كان قد تم تحديد أسس أجندة متوسطية في مرسيليا في يونيو 2015، فإن هدف منتديات ميدكوب تكمن في إبداع خريطة طريق حقيقية على المستوى المتوسطي، تنسجم مع المبادرات العالمية لمرحلة ما بعد كوب 21. لقد تم استكمال التزامات البلدان في سنة 2016 من خلال أكثر من 14 ألف التزام للمقاولات والسلطات المحلية – المدن الجهات – على منصة نازكا، وكذا من خلال الآلاف من الإعلانات الطموحة إلى هذا الحد أو ذاك. كما أن أكثر من 70 ائتلافا بدأت تعمل بالفعل في إطار خطة عمل بدعم من الأمم المتحدة، وينشطها اثنان من «أبطال المناخ».

هناك أربع أولويات رئيسية يقوم عليها منهج «ميدكوب المناخ»:

- تعبئة التمويلات
- تعبئة الجميع، خارج الشبكات التقليدية. ما زال من الضروري ابتكار العديد من الحلول. لقد قمنا بتحفيز ومواكبة الابتكار.
- تنمية الكفاءات وبناء القدرات: التعليم العالي والتربية والتعليم... هل يمكننا خلق المزيد من مناصب الشغل؟
- المقبولية: يجب القيام بتغيير ثقافي حقيقي. لقد تأسس مجتمع أواخر القرن العشرين على الوقود الأحفوري، والملكية، والتبذير... ولذلك يجب علينا أن نتعاون وأن ننفذ الاقتصاد الدائري، وتنمية وسائل النقل الجماعية، والفعالية الطاقية والطاقات المتجددة.

لقد حان وقت العمل... فميدكوب الثاني يراهن على كل المشاركين من أجل إغناء جماعي يغذي عملنا مهما كان مستوى مسؤوليتنا. إنه تغيير في العمل الذي يقترحه عليكم منظمو ميدكوب المناخ الثاني وأكثر من 100 شبكة ساهمت في إنجاز البرنامج.

جيل بيرهولت، مستشار خاص، رئيس لجنة البرنامج.

هوامش

1.المشرق إشارة إلى بلدان الشرق مقابل المغرب إشارة إلى بلدان الغرب

2 Climate Finance in 2013-14 and the USD 100 billion goal"; octobre 2015; OCDE.

3 جمعية البحر الأبيض المتوسط للوكالات الوطنية لترشيد الطاقة MEDENER ، المرصد المتوسطي للطاقة OME ، وكالة البيئة والتحكم في الطاقة ADEME

لنعمل معا من أجل المناخ

ⵓⴰ ⵓⵔⵔⵜ ⵏⵖⵏⵖ ⴰ ⵙⵏⵎⵍⵖ

Agissons en faveur du climat

Act for the Climate

المساندون المؤسساتيون

Artisanat du Maroc

PARIS2015 COP21 - CMP11

MARRAKECH

MAROC

Union pour la Méditerranée
Union for the Mediterranean
الإتحاد من أجل المتوسط

المساندون الإعلاميون الرئيسيون

Medi 1 radio

MEDI 1 TV

المساندون الذهبيون

OCP

royal air maroc

TANGER MED

SNTL

HOLMARCOM

INTER SHIPPING

masen

Maroc Telecom

BANQUE POPULAIRE

Amendis

MEDCOP CLIMAT
Tanger طنجة
2016